ماذا يقف وراء تواتر الحديث عن ضمان تفوق إسرائيل العسكري؟
صفحـ(٣)ـة

إسرائيل وتشكّل «حيتان المال»: هل الدولة تدعمهم أم باتت ضعيفة أمامهم؟
صفحـ(٤)ـة

مدار
المشهد الاسرائيلي
الثلاثاء ٢٠٢٠/١٠/١٣ الموافق ٢٦ صفر ١٤٤٢ هـ العدد ٤٦٠ السنة الثامنة عشرة

المشهد الاسرائيلي
ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن
مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«أزرق أبيض».. في «المصيدة».

«أزرق أبيض» يهدّد بحل الحكومة رغم ضعفه والأوراق لا تزال بيد نتنياهو!

كتب برهوم جرايسي:

أظهرت كتلة «أزرق أبيض» ورئيسها بيني غانتس في الأيام الأخيرة، حالة من التململ والامتعاض من نهج وسيطرة بنيامين نتنياهو على قرارات الحكومة، وظهر وكأن الأمر تهديد بحل الحكومة، رغم ضعف الكتلة في استطلاعات الرأي العام. وهناك شك بمدى جدية «أزرق أبيض». وعلى الأغلب فإن قرار حل الحكومة سيبقى بيد نتنياهو، الذي من المفترض أن يكون في حالة ارتباك حاليا، على ضوء استفحال انتشار كورونا، وهبوط حزبه الحاد في الاستطلاعات. ولكن حسابات نتنياهو الشخصية هي التي ستقرر في نهاية المطاف، وقد يصدر قراره في كل يوم من الآن، وحتى بضعة أشهر.

وقد بدأ حراك كتلة «أزرق أبيض» على ضوء استقالة وزير السياحة، أساف زامير، من منصبه الوزاري «احتجاجا على تقويض الديمقراطية والقيود على المظاهرات» في فترة الإغلاق، بحسب ما أعلن، وهي القيود التي أيدتها كتلته ورئيسها غانتس، تحت غطاء لجم انتشار كورونا. ومن الممكن أن تكون ادعاءات زامير صحيحة، ولكن حسب تجارب الماضي، فمثل هذه الاستقالات تستوجب الانتظار حتى التأكد من أسبابها، خاصة وأن الحديث عن نائب جديد في الكنيست، وصل اليه لأول مرة في نيسان ٢٠١٩، وتولى حقيبة وزارية، بسبب كثرة الحقائب التي ألقيت على كتلته البرلمانية. وليس من المستبعد أن يكون زامير يتلمس مستقبله السياسي في الانتخابات المقبلة، وهو يرى حزبه يتهاوى في استطلاعات الرأي.

في الأسبوع الماضي، وخلال أيام عيد العُرش العبري، الذي انتهى في نهاية ذلك الأسبوع، ومعه موسم الأعياد العبرية، عقدت كتلة «أزرق أبيض» اجتماعا لها، وتبين حسب التقارير الصحافية، أن الأغلبية قررت عدم الاستعجال للخروج من الحكومة.

وفي نهاية الأسبوع، بعث بيني غانتس، المسمى في الحكومة بـ«رئيس الحكومة البديل»، إلى جانب حمله حقيبة الدفاع، برسالة إلى نتنياهو يطالبه فيها بالإسراع في طرح ميزانيتي العامين الجاري والمقبل ٢٠٢١ على الحكومة والكنيست، منبها إياه من مغبة أن يخرق الاتفاقيات المبرمة بين كتلتي الليكود و«أزرق أبيض».

وسارع نتنياهو للرد على غانتس بحديث إذاعي، واختار إذاعة للمتدينين المتزمتين الحريديم «كول براما»، وهي إذاعة خاصة يمينية استيطانية متطرفة. وقال إن رسالة غانتس بمثابة تهديد لاستمرار الحكومة، وإن «أزرق أبيض» ينشط كمعارضة في داخل الحكومة، وحتى أنه يعرقل عملها، وقال نتنياهو إن هذا لا يمكن أن يستمر وهو يقود نحو انتخابات مبكرة.

مع انتهاء الأعياد العبرية التي استمرت ثلاثة أسابيع، فإن الحلبة السياسية تعود هذه الأيام إلى وتيرة عملها الكاملة، ويصبح الحراك السياسي أقوى من ذي قبل، ولكن ليست كل الأحزاب في بحبوحة تسمح لها بالحراك الحر، إن كانت تلك الجالسة في الحكومة، أو تلك التي في المعارضة.

الأجواء العامة والاستطلاعات

حتى مطلع الأسبوع الحالي، استمر التراجع الملحوظ في عدد الحالات النشطة لفيروس كورونا، أكثر بقليل من ٧٠ ألف حالة في الرابع من تشرين الأول الجاري، إلى محيط ٦٠ ألفا يوم الأحد ١١ تشرين الأول الجاري. ولكن حالة الإغلاق الجزئي ستستمر لأيام أخرى، وفي بعض القطاعات قد يكون الإغلاق أطول، إلى حين لمس تراجع أكبر في عدد الإصابات، وخاصة في الحالات الصعبة.

و«المعركة الأساس» دارت في الأيام الأخيرة مع جمهور الحريديم، الذين كبار حاخاماتهم رفضوا التعليمات والتخلي عن الاحتفالات الجماهيرية، وبالأساس الصلوات الجماعية في الأعياد، وفي عدة حالات وصل الأمر إلى حد الصدامات مع الشرطة، التي عجزت عن فرض التعليمات في غالبية مناطق الحريديم. وحسب التقديرات، فإنهم يشكلون أكثر من ٣٠٪ من الإصابات، رغم أن نسبتهم من بين الجمهور لا تتجاوز ١٣,٥٪.

ورغم تباطؤ وتيرة انتشار الفيروس، إلا أن إسرائيل ما تزال من بين أكثر الدول تضررا من حيث عدد المصابين مقارنة بعدد السكان، كما أن عدد الموتى ارتفع أيضا من حيث النسبة المئوية. ويحذر خبراء من أن تباطؤ الانتشار حاليا لا يعني شيئا، وقد تشهد إسرائيل موجة ثالثة تكون أشد، مع بدء موسم الشتاء، على أمراضه التقليدية، وهذا ما يهدد الجهاز الصحي، من حيث قدرته على الاستيعاب. وهذا الوضع الصحي يشكل أحد التحديات في حال تم حل الكنيست والتوجه لانتخابات، لأن البعد الزمني بين حل الكنيست ويوم الانتخابات، ٩٠ يوما على الأقل، يجعل كل الاحتمالات مفتوحة، وبضمنها تفشٍ خطير يمنع سيرا سليما لعملية الانتخاب، وقبل هذا الحملة الانتخابية.

أما الأوضاع الاقتصادية، فإنها تزداد سوءا، على صعيد الحصيلة الاقتصادية مع اقتراب انتهاء العام، الذي لم تقر الحكومة بعد ميزانيته، وتدير شؤونها على أساس ميزانية العام الماضي ٢٠١٩، إضافة إلى ميزانية طوارئ استثنائية. والبطالة عادت لتسجيل نسبة عالية، وحسب التقديرات، تجاوزت ١٤٪ في أيام الإغلاق الأخير، غالبيتهم الساحقة ممن تم إخراجهم إلى إجازات من دون راتب.

كذلك تتوالى التقارير التي تتحدث عن ارتفاع مستمر في أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية. وهذا الارتفاع لا يظهر في تقارير التضخم المالي، لأنه في المقابل، هناك توقف خدمات وقطاعات استهلاكية، ما يجعل نوعا من التوازي، ويلجم وتيرة التضخم، الذي قد ينتهي في هذا العام مع تراجع، بمعنى «تضخم سلبي». وتتحدث التقارير عن تراجع حاد في القوة الشرائية والاستهلاك العام.

في ظل هذه الأوضاع، وتوجيه الاتهام لنتنياهو شخصيا بسوء إدارة أزمة كورونا، تظهر استطلاعات الرأي، التي بدأت تشير إلى تراجع أشد في قوة الليكود، وتحدث آخر الاستطلاعات عن خسارة الليكود ١٠ مقاعد من أصل ٣٦ مقعدا له حاليا، مقابل ارتفاع حاد لتحالف أحزاب التيار الديني الصهيوني- اليميني الاستيطاني من ٦ مقاعد اليوم إلى ٢٠ مقعدا، ورغم عدم المنطقية في هذا الارتفاع، فإن الاستطلاعات تشير إلى ازدياد قوة هذا التحالف المتشدد.

كذلك فإن تحالف «يوجد مستقبل- تلم» الباقي من تحالف «أزرق أبيض» السابق، ترتفع قوته الحالية بمقعدين فقط، من ١٦ اليوم إلى ١٨ مقعدا. أما كتلة «أزرق أبيض» بزعامة بيني غانتس، فإن قوتها تهبط من ١٥ مقعدا اليوم، إلى ٨- ٩ مقاعد، وأحد الاستطلاعات تنبأ بحصوله على ٦ مقاعد.

وتحافظ كتلتا الحريديم، شاس- ٩ مقاعد، ويهدوت هتوراة- ٧ مقاعد، على قوتيهما. في حين تتوقع الاستطلاعات أن يحصل حزب ميرتس وحده على ما بين ٥ إلى ٧ مقاعد. وتحافظ القائمة المشتركة على ١٥ مقعدا، في الوقت التي تظهر فيه ملامح انشقاق في الانتخابات المقبلة، لربما يتم تداركه.

مصير «أزرق أبيض»

بطبيعة الحال، من السابق لأوانه الحديث عن نتائج شبه مؤكدة للانتخابات، ولكن ما يظهر في استطلاعات الرأي هو مؤشر لقوة «أزرق أبيض»، هذه الكتلة التي شقت التحالف مع حزبي «يوجد مستقبل» و«تلم»، وانضمت لحكومة نتنياهو، على أساس تقاسم الرئاسة، ولكن نتنياهو أظهر منذ الأيام الأولى خرقه للاتفاق. وأمام مشهد كهذا، فإن مبادرة «أزرق أبيض» للخروج من الحكومة ستعني تلقائيا حل الحكومة والكنيست مباشرة، إذ من الصعب رؤية نتنياهو قادراً على تشكيل حكومة بديلة، حتى بانشقاق كتلة «أزرق أبيض»، لأنه في هذه الحالة، سيكون على نتنياهو ضم كتلة «يمينا» للحكومة، ولكنها الأكثر معنية بالتوجه لانتخابات مبكرة. في حين أن انضمام حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، احتمالاته ضعيفة جدا، خاصة وأن الاستطلاعات تبشره بتعزيز قوته هو أيضا، ولو بمقعد أو مقعدين. ما يعني في حالة «أزرق أبيض» أن القرار ليس سياسيا، بقدر ما هو شخصي، لعدد كبير من النواب الذين سيخسرون مقاعدهم البرلمانية، وغالبيتهم ستخسر مقاعدها الوزارية، التي لم تحلم بها ذات يوم. في هذا السياق، فإنه في حال حل الحكومة والتوجه لانتخابات مبكرة، فإن الاحتمال هو أن يسعى غانتس لبناء تحالف جديد، يضم إليه بقايا حزب العمل الذي تتوقع استطلاعات الرأي اختفاءه كليا عن الحلبة السياسية، وشخصيات سياسية أخرى. ولن يكون ضربا من الخيال، أن يلتئم تحالف «أزرق أبيض» السابق من جديد، في حال بيّنت استطلاعات الرأي احتمال أن يقلص خسارته المجتمعة لقوته البرلمانية.

حسابات نتنياهو وارتباكه

طيلة الوقت يجري الحديث عن حسابات نتنياهو نحو انتخابات مبكرة، ولكن في تسارع الأحداث فإن هذه الحسابات تتقلب. فهناك قناعة بأن ما سيحسم لدى نتنياهو هي حساباته الشخصية، طالما هو الشخص الأقوى من دون منافس في الليكود، رغم ظهور بعض الانتقادات الخجولة له في الأيام الأخيرة، من النائب غدعون ساعر ووزير المالية يسرائيل كاتس.

ففي الأسابيع الأخيرة ساهمت اتفاقيات التطبيع التي أبرمها نتنياهو مع دولة الإمارات ومملكة البحرين، في عدم استعجاله لتأجيج الأزمة الحكومية، ولربما ينتظر نتنياهو اتفاقيات أخرى؛ لكن حسب الاستطلاعات، فإن كل هذه الاتفاقيات لم تحقق له انفراجا في وضعيته الانتخابية في الاستطلاعات. ومن المتوقع أن يعرض نتنياهو هذا الأسبوع الاتفاقيتين مع الإمارات والبحرين على الكنيست للتصويت، بعد أن يلقي خطابا، من المفترض أن يكون انتخابيا كليا.

والأمور التي ستدخل في حسابات نتنياهو، ليتجاوز الانتخابات بنتائج تبقيه متفردا على رأس الهرم الحاكم، بالإمكان تلخيصها بالبنود التالية:

محاكمته التي من المفترض أن تبدأ جلسات مكثفة للاستماع إلى الشهود بعد ثلاثة أشهر من الآن.

مصير الأزمتين الصحية والاقتصادية.

الانتخابات الأميركية.

المحاكمة: يسعى نتنياهو في هذه الأيام، تحت ذريعة عدم اطلاع طاقم الدفاع عنه على كافة مواد النيابة العامة، لتأجيل بدء جلسات الاستماع للشهود، وفي حال صادقت المحكمة في الأسابيع القليلة المقبلة على تأجيل جلسات استماع الشهود، فإن نتنياهو قد يسارع لانتهاز التوقيت وحل الحكومة والكنيست، والتوجه لانتخابات سريعة. فأسوأ سيناريو لنتنياهو، هو أن تجري الحملة الانتخابية بالتزامن مع جلسات الاستماع للشهود، لأن الصحافة ستنقل مباشرة كل إفادات شهود النيابة ضده، وحسب تقارير سابقة، فإن هذه الإفادات منها ما سيكون محرجا له. لذا في حال بقي موعد جلسات المحاكمة في مطلع العام المقبل، فإن نتنياهو سيغامر إلى حد المخاطرة، إذا عمل على حل الحكومة وأجرى انتخابات حتى شهر آذار المقبل.

الأزمتان الصحية والاقتصادية: منطق الربح والخسارة الحزبية والانتخابية يقول إن التوجه إلى انتخابات في أوج أزمتين صحية واقتصادية متفاعلتين، مع احتمال احتدامهما، هو بمثابة مغامرة، وعلى الأغلب نتيجتها معروفة مسبقا، خاصة وأن نتنياهو، كما يظهر يتفرد بالقرار، لذا فإن غالبية الانتقادات والاتهامات بالتقصير موجهة له شخصيا.

وذات المنطق يقول إن على نتنياهو، كي يخرج بأضرار أقل، أن يعطي فرصة للأزمة الصحية، التي محاصرتها ستؤدي إلى لجم الأزمة الاقتصادية، وبضمن هذا إقرار ميزانيتي العامين الجاري والمقبل، اللتين يستعملها نتنياهو كأداة لحل الحكومة. ففي حال انتهى العام الحالي دون إقرار ميزانيته، فستكون هذه حالة غير مسبوقة في تاريخ إسرائيل، وستسجل ضده.

الانتخابات الأميركية: هناك اعتقاد سائد بأنه في حال خسر الحزب الجمهوري، وبالذات مرشحه للرئاسة دونالد ترامب، الانتخابات التي ستجري يوم الثالث من تشرين الثاني المقبل، فإن هذا سينعكس على الانتخابات الإسرائيلية. ولكن هذا الاعتقاد بحاجة إلى إعادة نظر لسببين:

الأول: أن نتنياهو خاض ثلاثة انتخابات في ظل إدارة الحزب الديمقراطي، وفي اثنتين منها كانت الانتخابات في ظل توتر مع إدارة الرئيس باراك أوباما، ونحن نتحدث عن الانتخابات الإسرائيلية في شهر آذار ٢٠٠٩، ثم في ظل التوتر مع البيت الأبيض، في شهر كانون الثاني ٢٠١٣ وآذار ٢٠١٥، وفي كلها فاز نتنياهو برئاسة الحكومة.

ثانيا: أنه في الخارطة السياسية الإسرائيلية الحالية، لا يوجد عنوان للناخب الإسرائيلي لحزب يدعمه، في حال فاز الحزب الديمقراطي، ورئيسه جو بايدن، وألقى بوزنه لإسقاط نتنياهو عن الحكم. ففي مقدمة الاستطلاعات الإسرائيلية يجري السباق بين كتلتي اليمين الاستيطاني الليكود وتحالف «يمينا»، ومن الصعب تشكيل أي ائتلاف حكومي إسرائيلي حاليا من دون أحزاب اليمين الاستيطاني.

رغم هذا، فحسب تقارير أميركية، وأخرى إسرائيلية، في حال فاز بايدن بالرئاسة مع أغلبية في الكونغرس والشيوخ، فإن العديد من الأوراق السياسية التي بيد نتنياهو ستتشوش، من بينها مخطط ما يسمى «صفقة القرن»، لأن الحزب الديمقراطي لا ينسى أن نتنياهو شن هجوما علنيا غير مسبوق لمسؤول إسرائيلي على الحزب في انتخابات ٢٠١٢ و٢٠١٦.

إسرائيل مقبلة على أيام حاسمة، وقد يجعلها نتنياهو أسابيع ولربما أشهر، حتى يقرر بما يخدم مصالحه، إلا إذا قررت كتلة «أزرق أبيض» خوض مغامرة نتائجها شبه معروفة لها، بقلب الطاولة والخروج من الحكومة.

كلمة في البداية

إسرائيل تحت وطأة جائحة كورونا

أنطوان شلحت

بالرغم من أن أزمة جائحة كورونا في إسرائيل ما زالت في ذروتها يمكن ملاحظة أن هناك سعياً محموماً لاستخلاص عدة تبصرّات تتعلق بما ستمسي عليه الصيرورة الإسرائيلية فيما بعد هذه الأزمة غير المسبوقة، يؤكد بعضها أنها لن تكون كما كانت قبلها. وهي تبصرّات غير مرتبطة فقط بالأزمتين الصحية والاقتصادية، إنما أيضاً بالشروخ الاجتماعية، ومستقبل نظام الحكم.

من هذه التبصرّات بالوسع أن نشير الآن إلى ما يحيل على قطاع اليهود الحريديم المتشددين دينياً، وعلى ما سيترتب على سلوك أقطاب اليمين الجديد بالنسبة إلى مستقبل «الديمقراطية الإسرائيلية»، وهو ما سنتوقف عنده هنا وإن بنظرة طائر، على أن نتابعه بقدر أكبر من التفصيل في قادم الأيام.

بالنسبة إلى اليهود الحريديم أظهرت أزمة كورونا أنهم في معظمهم يرفضون الانصياع للقيود التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية بحجة الحؤول دون تفشي عدوى فيروس الجائحة، ما يعيد إلى الواجهة مسألة اندماجهم في المجتمع الإسرائيلي المطروحة بحدة في جدول أعمال هذا المجتمع منذ عدة أعوام.

وربما يتعين أن نذكر هنا أن الحريديم يشكلون نحو ١٣٪ من مجموع السكان في إسرائيل، لكنّ نسبتهم من بين مجموع أصحاب حق الاقتراع في إسرائيل تبلغ، حسب معطيات غير رسمية، نحو ١٠٪ فقط، ويفترض أن تكون قوتهم البرلمانية النسبية ١٢ مقعداً في الكنيست، بينما فازوا، في الواقع، بزيادة بنحو ٣٥٪ عن وزنهم النسبي المفترض. وتشير توقعات المكتب المركزي الرسمي للإحصاء في إسرائيل إلى أن الحريديم سوف يشكلون ٣٢٪ من مجموع السكان في إسرائيل حتى العام ٢٠٦٥، ما يعني أن عدد أعضاء الكنيست الممثلين لأحزاب الحريديم قد يزداد بمقعدين اثنين في كل أربعة أعوام، وفقاً للتوقعات!

ولا بُدّ كذلك من أن نعيد إلى الأذهان أن لا اليمين ولا الوسط ولا اليسار هم ما يعني الحريديم ويؤرقهم، بل إن ما يعنيهم أكثر من أي شيء آخر هو استمرار المحافظة على الطابع اليهودي في الحياة العامة وفي الحيّز العام، بالإضافة إلى استمرار الحفاظ على ميزانيات المدارس الدينية (ييشيفوت) ومخصصات الأولاد. بناء على ذلك فاليمين جيّد لهم حين يكون معهم، والوسط أو اليسار قد يكون ممتازاً لهم حين يكون إلى جانبهم.

وبالانتقال إلى السلوك الصادر عن أقطاب اليمين الإسرائيلي الجديد، نواصل في هذا العدد تسليط الضوء على مرامي القرارات الرسمية، التشريعية والسياسية، التي تتخذ في إسرائيل في ظل «حالة الطوارئ» وتحت عنوان جائحة كورونا وبحجتهما، وخصوصاً في الفترة الأخيرة، والتي يتضح يوماً بعد يوم أنها قرارات لا علاقة لها بتاتاً تقريباً بفيروس كورونا وبالمعطيات الحقيقية حوله، وإنما هي قرارات تتذرع بوباء كورونا وتتغطى بحالة الطوارئ الناجمة عنه وتستغلها لتحقيق مآرب سياسية - حزبية وشخصية تتمثل، بالأساس، في رغبة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وإصراره على البقاء في منصب رئيس الحكومة لأطول فترة زمنية ممكنة، سواء في هذه الحكومة أو في أخرى مقبلة، والتخلص من عبء التظاهرات الاحتجاجية المطالبة باستقالته ومنع تحولها إلى حراك شعبي عارم يرغمه على الاستقالة، ثم التسويف لمواصلة تأجيل بدء محاكمته الجنائية بشبهات فساد قدر المستطاع، أو ربما إلغاء المحاكمة كلياً في ظروف معينة.

ولفتت عدة تحليلات مستجدة في هذا الشأن إلى أن إسرائيل ربما لم تتحول إلى دكتاتورية بعد، ولكنها بالتأكيد ليست ديمقراطية (متى كانت ديمقراطية أصلاً؟).

ويجدر بنا أن نستعيد عند هذا الحدّ تحليلات سابقة تجوهرت حول هذا موضوع طابع إسرائيل، وأشارت من ضمن أمور أخرى إلى أن الدولة الحديثة هي، أولاً وقبل أي شيء آخر، سلطة القانون. فهي ليست حُكم الأغلبية، ولا حكم الجمهور، ولا حكم النُّخب، بل هي سلطة القانون. غير أن ما يحدث في الأعوام القليلة الفائتة من طرف رموز اليمين الإسرائيلي الجديد هو تمجيد «مبدأ الحوكمة» والتهليل له، كما لو أن مهمة الدولة الرئيسة تتمثل في الحكم، بأي ثمن ومهما يحدث. وقد أشير في هذا الصدد إلى أن من بين السلطات الثلاث التي تتكون منها الدولة الحديثة- السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية- يشكل القانون مهمة السلطتين الأولى والثانية، وليس الأمر صدفة أو عبثاً، فنظام القانون هو الذي ينظم إدارة الدولة، وهو الذي يسبغ الشرعية على أعمالها ونشاطاتها. بيد أن أولئك الذين يتحدثون باسم «مبدأ الحوكمة» يدّعون عملياً بأن السلطتين اللتين تحفظان نظام القانون يجب أن تكونا في خدمة السلطة الثالثة، التنفيذية، وهذا مبدأ مشوّه يتكئ عليه أي نظام دكتاتوري.

ويتواصل التشديد من طرف أقطاب اليمين الجديد في إسرائيل حتى في ظل أزمة جائحة كورونا، على مبدأ الحوكمة كما بدر مثالاً لا حصراً عن رئيس الكنيست ياريف ليفين (الليكود) عند إغلاق هذا العدد.

أخيراً وليس آخراً ينبغي ألا ننسى أيضاً وأيضاً أن إسرائيل تنكرت رسمياً للجوهر المدني الذي يجب أن تكون عليه الدولة عندما أقدمت على سنّ «قانون أساس القومية» في تموز ٢٠١٨.

حـزب العمـل الإسـرائيلي: مـن قمـة السـلطة إلـى حافـة الاندثـار

كتب نهاد أبو غوش:

تشير جميع استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي التي أجريت منذ إعلان نتائج انتخابات الكنيست الثالثة والعشرين في آذار ٢٠٢٠، وحتى استطلاع القناة ١٢ في السادس من تشرين الأول الجاري، والاستطلاع الذي نشرته صحيفة «معاريف» يوم الجمعة التاسع من الشهر، إلى أن حزب العمل الإسرائيلي لن يتجاوز نسبة الحسم في الانتخابات المقبلة. والاستطلاعات تعطي الحزب التاريخي الآيل للاندثار، نسبا قريبة من الواحد في المئة، وقد تكرر هذا التقدير في كل الاستطلاعات تقريبا بحيث تتساوى فرص حزب العمل مع مجموعات هامشية مثل «غيشر» برئاسة أورلي ليفي- أبكسيس، و«ديرخ إيرتس» للمنشقّين عن حزب «تلم/ أزرق أبيض»، يوعز هندل وتسفي هاوزر. ولم يكلّف معدّو الاستطلاعات أنفسهم عناء إجراء حسابات معقدة لفرص وإمكانيات اندماج العمل مع أحزاب أخرى، أو نجاحه في استقطاب شخصيات لامعة لخوض الانتخابات باسمه، وكأنهم باتوا على قناعة بأن حزب العمل، الحزب التاريخي الذي أسس دولة إسرائيل وقادها لعقود، لم يعد يملك أية فرصة في البقاء. حتى أن شخصيات عمالية معروفة مثل رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي، أو قريبة من العمل، مثل الجنرال غادي أيزنكوت، باتت مرشحة لاجتياز نسبة الحسم لو خاضت الانتخابات أكثر من حزب العمل بتاريخه ومؤسساته وجمهور منتسبيه الذي توضح الإحصائيات أنه تجاوز الستين ألفا.

تختلف ظاهرة غياب واضمحلال حزب العمل الإسرائيلي عن ظاهرة الأحزاب التي تنشأ فجأة، ثم تعيش لدورة أو دورتين، قبل أن تختفي كالفقاعة، بمثل سرعة نشوئها. فالظاهرة الثانية هي ظاهرة ملازمة للخريطة السياسية الإسرائيلية، وهي شائعة أكثر لدى الأحزاب والحركات التي تبحث لها عن مكان في منطقة الوسط / المركز، بين التيارين الرئيسيين في السياسة الإسرائيلية: حزب العمل وحلفائه على يسار الخريطة، وحزب الليكود وحلفائه على يمينها، ذلك أن حزب العمل يختلف عن الأحزاب السريعة التشكيل والاندثار (أبرزها حزب كديما برئاسة أريئيل شارون، والحركة الديمقراطية للتغيير، ثم ائتلاف «أزرق أبيض» في الثلاث دورات الانتخابية الأخيرة)، بمؤسساته وعضويته الواسعة والممتدة، وإرثه السياسي والأيديولوجي، فضلا عن مكانته الاعتبارية وسجلّه التاريخي في تأسيس الدولة وقيادتها، ولاحقا في المكانة التي كوّنها لنفسه، وسط التقسيمات الإثنية والعرقية، باعتباره الممثل الشرعي الأبرز لفئات وشرائح اجتماعية، ولمصالحها ورؤيتها لنمط الحياة، وهي بالتحديد الطبقة الوسطى الأشكنازية.

ومع أن الحياة السياسية والحزبية في إسرائيل استقرت على معسكرات متمايزة، يمين ويسار وأحزاب حريدية دينية، فضلا عن الأحزاب التي تمثل الأقلية القومية العربية الفلسطينية والتي تعتبر نفسها كما يعتبرها الآخرون خارج المنظومة الحزبية الصهيونية، إلا أن سمة هذه المعسكرات والقواعد الانتخابية للأحزاب كانت وما زالت تتسم بالانسيابية، كما وصفها أ. شلحت (حزب العمل الإسرائيلي، هل هي النهاية؟، موقع مركز مدار، أيار ٢٠٢٠) وسهولة الانتقال من معسكر إلى آخر. ولا عجب أن قادة تاريخيين في أحزاب إسرائيلية رئيسية انشقوا عنها ليؤسسوا أحزابا جديدة مثلما فعل ديفيد بن غوريون بتأسيسه حزب رافي في العام ١٩٦٥، وأريئيل شارون حين انشق عن الليكود وأسس حزب كديما، واللافت أن زعيما تاريخيا آخر في حزب العمل هو شمعون بيريس انضم إلى الانشقاقين. كما سيلاحظ المتتبع وجود قنوات وجسور مفتوحة بين الأحزاب، وسهولة انتقال القادة والزعماء بين معسكر وآخر، مثل خروج عمير بيرتس من حزب العمل العام ١٩٩٩ وتأسيسه حزبا جديدا (عام إيحاد) ليعود لرئاسة الحزب ويقوده في الانتخابات مرتين، آخرها قيادته إلى الهاوية في انتخابات ٢٠٢٠.

اشتراكية صهيونية

يعد حزب العمل الإسرائيلي، بجذوره وروافده وصولا إلى أطره الائتلافية، الفرع الرئيس والممثل الإسرائيلي الأبرز لأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، أو الأممية الثانية، والتي يجمعها الإطار الدولي المعروف بالاشتراكية الدولية. وهذه الأحزاب حرصت على تمييز نفسها عن الأحزاب الماركسية اللينينية (الأممية الثالثة) في حقلين رئيسيين: الأول هو الحقل الاقتصادي الاجتماعي والانفتاح على اقتصاد السوق والسياسات الليبرالية، والثاني هو في المساحة التي تحتلها المسألة القومية والوطنية في توجهات هذه الأحزاب «الاشتراكية»، وتجسد ذلك في الحالة الإسرائيلية بالارتباط الوثيق بين «اشتراكية» حزب العمل، وبين صهيونيته بل ويهوديته الطاغية على هويته.

ساعدت الصفة الآنفة حزب العمل على تثبيت أقدامه في صفوف العمال المهاجرين من أوروبا، والمتأثرين بانتشار الفكر الاشتراكي في النصف الأول من القرن العشرين، كما ساعده ذلك على التغلغل في أوساط المزارع التعاونية والكيبوتسات وبناء قاعدة اجتماعية عريضة مكنته من مواصلة الهيمنة على الحياة السياسية في إسرائيل لثلاثة عقود بعد إنشاء الدولة.

وحتى الربع الرابع من سبعينيات القرن الماضي، حافظ الحزب على قوة حاسمة في الكنيست تراوح عدد مقاعده فيها بين مطلع الأربعين وأواسط الخمسين، وكان يمكن تأمين أغلبية مريحة ببساطة بالاتفاق مع حليفه الطبيعي والتقليدي (مبام وميرتس لاحقا)، أو مع الأحزاب الدينية الجاهزة دائما للتحالف مع الحزب الأكبر، وكان ممثلها الرئيس في ذلك الوقت الحزب الوطني الديني (المفدال).

المصير البائس

ويمكن ملاحظة التراجع التدريجي المنتظم في قوة حزب العمل وحلفائه، إلى أن جاءت لحظة التحول في العام ١٩٧٧ مع انتخابات الكنيست التاسع التي حملت انتصار ليكود مناحيم بيغن في الانتخابات، وبروز الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) التي انتزعت حصة مهمة من نصيب حزب العمل وقاعدته وأضافتها لحليفها حزب الليكود، لكن هذه الدورة لم تكن حاسمة، إذ تبعتها دورات تناوب فيها الحزبان الرئيسان السلطة وتداولاها، ثم استجمع حزب العمل وأنصاره قواه بما يشبه حلاوة الروح ليفوز في انتخابات ١٩٩٢، وبعدها في انتخابات ١٩٩٩، لكنه اعتمد بشكل أساس على أخطاء خصمه الرئيس الليكود. وبقي المنحى العام، التراجعي الهابط، ملازما لمسيرة حزب العمل إلى أن اختتمها رئيسه الحالي عمير بيرتس بخطوة شبه انتحارية، وهي الالتحاق بحكومة بنيامين نتنياهو من موقع الضعف والهامشية، وكامتداد ذيلي لجماعة بيني غانتس في حزب «أزرق أبيض». وليس أدل على هذا المصير البائس لحزب العمل من الائتلاف المصلحي الانتهازي الذي تشكل عشية الانتخابات الأخيرة من أحزاب العمل وميرتس و«غيشر» التي حصلت مجتمعة على ٧ مقاعد، وما لبثت أن انقسمت فور ظهور النتائج إلى مكوناتها الأصلية، وحتى يكتمل بؤس المشهد انقسمت كتلة حزب العمل عينها إلى قسمين: فالتحق بيرتس وإيتسيك شموئيلي بالحكومة، وظلت ميراف ميخائيلي في المعارضة.

ولتفسير ما جرى لحزب العمل الإسرائيلي لا بد من ملاحظة تضافر أثر الأسباب الذاتية المتصلة بأداء قيادات الحزب وأوضاعه الداخلية، إلى جانب الأسباب الموضوعية التي تخص المجتمع الإسرائيلي بشكل عام، وما طرأ عليه من تحولات عميقة طالت مركباته الطبقية والإثنية المختلفة، وتأثيرات الصراع مع العرب والفلسطينيين.

تحولات عميقة في المجتمع

أبرز التحولات التي شهدها المجتمع الإسرائيلي هي الطلاق مع الخيار الاشتراكي حتى لو كان من لون الاشتراكية الديمقراطية/ الأممية الثانية، ولا يعود تنفيذ هذا الخيار إلى أحزاب اليمين فقط، بل ساهم فيه حزب العمل من خلال توثيق الارتباط بالولايات المتحدة ومراكز الرأسمالية العالمية، وإطلاق العنان للقطاع الخاص وتقليص المسؤوليات الاجتماعية للدولة، والتصفية التدريجية لمجتمعات الكيبوتس والمزارع التعاونية، والحد من تأثير اتحاد نقابات العمال- الهستدروت- في الحياة العامة، وخصخصة المرافق العامة الرئيسة بما يشمل خدمات البنى التحتية كقطاعات النقل والمواصلات والاتصالات والمياه والكهرباء وصولا إلى خدمات الأمن والحراسة في دولة للأمن فيها مكانة مركزية.

كما أدت موجات الهجرة الواسعة التي شهدتها إسرائيل بدءا من منتصف الخمسينيات والتي تركزت في هجرة يهود الدول العربية وخاصة شمال أفريقيا، ثم في مطلع التسعينيات من دول الاتحاد السوفييتي السابق، إلى تبلور مجاميع إثنية عرقية لم يكن من السهل استيعابها وهضمها في مجتمع إسرائيلي موحد، وترافق ذلك مع نشوء مجتمع ذي مواصفات متميزة نسبيا هو مجتمع المستوطنين بتعداد سكاني يزيد عن ٧٠٠ ألف مستوطن، وبنمط حياته والأفكار التي تسيطر عليه والأحزاب والجماعات والحركات التي تعمل في صفوفه، حيث يمكن بسهولة ملاحظة أن حزب العمل الذي كان أول من بادر إلى إنشاء وبناء هذه المستوطنات، لا يملك فيها أي تأثير، وأن المستوطنات والمستوطنين هما قوة صافية لليمين واليمين المتطرف، وفي المقابل فإن التحولات الفكرية والسياسية التي قادت إلى تبني «قانون القومية» اليهودي، ترافقت مع نمو وعي الجماهير العربية الفلسطينية لذاتها، وإدراكها أن الأحزاب الصهيونية قاطبة لا تمثلها ولا تمثل طموحاتها الوطنية ولا قضاياها المدنية، وأصبحت هذه الجماهير بالتالي خارج دائرة تنافس الأحزاب الصهيونية على أصواتها، علما بأن حزب العمل عينه كان يحصل، سواء بشكل مباشر أو من خلال قوائم تابعة، على عدد من المقاعد وصل في بعض الدورات إلى ستة مقاعد.

وحتى لو لم تكن هذه الصيرورة عملية نهائية وحاسمة، فقد توفرت ظروف كان لكل مجموعة أحزابها وممثلوها السياسيون، وبالنتيجة تراجع حزب العمل الإسرائيلي من كونه حاملا لمشروع قومي صهيوني اشتراكي، إلى ممثل لشريحة محدودة من المجتمع الإسرائيلي هي بالتحديد الطبقة الوسطى الأشكنازية.

وعلى امتداد العقود الماضية كلها، شهد المجتمع الإسرائيلي برمّته جنوحا متزايدا نحو اليمين واليمين المتطرف، ينطبق ذلك على المجتمع بشكل عام وخياراته السياسية وكذلك على كل حزب بمفرده، وقد ساهمت هذه العملية في محو الفوارق الجوهرية بين العمل والليكود من جهة، وجعل حزب العمل طوال الوقت يلهث في محاولاته تقليد الليكود وتبني مواقفه سواء حين يتعلق الأمر بالموقف من عملية السلام وحقوق الفلسطينيين، أو في سيطرة الأجندة الأمنية والعسكرية على اهتمامات الحزب.

أزمة قيادة

عرف حزب العمل في العقود الأولى لإنشاء دولة إسرائيل، سلسلة من القادة المتميزين الذين قادوا الحزب والمجتمع والدولة على حد سواء، ومن هؤلاء ديفيد بن غوريون، وليفي إشكول، وغولدا مئير، وصولا إلى إسحق رابين وشمعون بيريس. ولكن خلال عقود تدهور الحزب وتراجعه برزت بوضوح مشكلاته القيادية، والتي تمثلت في عجز مؤسساته عن إفراز قادة بمستوى التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع، ودليل ذلك أن حزبا كحزب العمل كان ينتظر إنهاء شخصية كرئيس الأركان الأسبق إيهود باراك خدمته العسكرية لكي يتولى قيادته، وقد أثبت باراك أن رئاسته لحزب العمل لم تكن سوى محطة عابرة، حيث اختلف مع الحزب وشكل حزبا جديدا ما لبث هو الآخر أن اختفى. نفس المشكلة برزت مع إسناد رئاسة حزب العمل مرتين لشخصية انشقت عن الحزب هي عمير بيرتس، ولشخصية أخرى جاءت من خارج الحزب وخارج منظومته الفكرية والسياسية هي آفي غباي الليكودي القادم من حزب «كولانو». وتعززت مشكلة القيادة بالتغيير المستمر والمتواصل لقيادة الحزب، فبعد شمعون بيريس جاء إيهود باراك، وبنيامين بن إليعازر، وعمرام متسناع، ثم بيريس مرة أخرى، وعمير بيرتس، وباراك، وشيلي يحيموفيتش، وإسحق هيرتسوغ، وآفي غباي، ثم عودة لعمير بيرتس. هذه التغييرات أفقدت الحزب الاستقرار، وهويته المتميزة، وخلقت انطباعا بأن قيادة حزب كحزب العمل إلى الانتصار هي ضربة حظ وما على الحزب سوى اختيار القائد المناسب.

أزمة برنامج

إلى جانب التخبط السياسي الذي أظهره حزب العمل في محطات عديدة، وانعدام جرأته في تبني برنامج حقيقي للسلام، حيث دائما ما ردد دعاية اليمين ولجأ إلى تحميل الفلسطينيين مسؤولية فشل السلام، أظهر الحزب كذلك ترددا في تبني مواقف واضحة وحاسمة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، لا بل إنه ترك الفئات الفقيرة والمهمشة نهبا للأحزاب الدينية واليمينية التي تمكنت من استقطاب تأييد شرائح واسعة من هذه الفئات إما بسياساتها التنفيعية القطاعية، أو بخطابها التحريضي الفاشي المركز ضد العرب والفلسطينيين. لقد أخلى حزب العمل ساحات الصراع الاجتماعي والاقتصادي إما لحركات طائفية إثنية كما مع حركة الفهود السود في مطلع السبعينيات، أو لحركات احتجاجية ذات مطالب حياتية واقتصادية محدودة دون أن تكون سياسية شاملة كما مع احتجاجات العام ٢٠١١، أو لحركات وأحزاب تتحلّق حول قضية بعينها، بحيث كان يمكن لحركة ناشئة من رحم اليمين مثل حركة «كولانو» أن تنشأ وتنتزع مكانة مهمة في المشهد السياسي الإسرائيلي اعتمادا على موقفها وموقف زعيمها موشيه كحلون من قضية واحدة هي سطوة شركات الاتصالات.

إن إحجام حزب العمل عن تبني برنامج نضال سياسي واجتماعي واضح وحازم ضد سياسات اليمين الشعبوي وبرامج الخصخصة وتخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية، انعكس كذلك في مواقف الحزب المترددة تجاه قضايا الحقوق والحريات المدنية، فحزب العمل، ذو الشعارات الاشتراكية، ظل على امتداد سنوات حكمه وبعدها أسير مواقف توفيقية في قضايا الدين والدولة، مخليا هذه الساحة لأحزاب وحركات يسارية تارة مثل راتس، ويمينية تارة أخرى مثل «شينوي»، ولاحقا «يوجد مستقبل»، حتى أن حزبا يمينياً متشدداً مثل «إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان وبعد أن تراجعت قاعدته في صفوف المهاجرين، بات يجد في النضال ضد الإكراه الديني مادة رئيسية لدعايته.

ويمكن ملاحظة أزمة البرنامج في التبدلات السريعة والمتناقضة لحزب العمل في تحالفاته الرئيسة وحتى في تشكيل وتسمية قوائمه الانتخابية، فمن التحالف التاريخي مع أحزاب المتدينين، إلى تشكيل التجمع (المعراخ) مع حزب مبام، إلى التحالف مع الحركة الدينية ميماد وتشكيل قائمة «إسرائيل واحدة»، ثم ائتلاف «المعسكر الصهيوني» مع حركة تسيبي ليفني وفلول حركة كديما، وصولا إلى التحالف الذي لا يجمعه جامع سوى الرغبة في اجتياز نسبة الحسم مع ميرتس و«غيشر».

خلاصة

مسيرة حزب العمل الإسرائيلي، الممثل الرئيس لليسار الصهيوني خلال عقود، انتقلت من تحطم الحزب كما كانت توصف معاركه الانتخابية الفاشلة والتي كان عدد مقاعده فيها يتقلص من خانة عشرية إلى خانة عشرية أدنى بعد كل معركة، إلى اضمحلاله وقرب اختفائه نهائيا عن الخريطة السياسية. حاول الحزب منافسة اليمين في ساحة هذا الأخير وبرامجه وشعاراته، فردّ عليه الجمهور بتفضيل اليمين الأصلي الواضح وليس المقلّد. وإذا كانت الشرائح والفئات التي مثلها حزب العمل وعبّر عن مصالحها وتطلعاتها ورؤيتها لنوع الدولة التي تريد العيش فيها، قد تخلّت عن حزب العمل وهجرته إلى قوائم وأحزاب أخرى، معظمها عارض وموسمي النشوء، فمن المرجح أن البيئة المجتمعية الإسرائيلية سوف تظل مهيّأة لاستقبال أو لتوليد حزب يساري صهيوني معبر عنها، وارتباطا بذلك فإن معسكر السلام الإسرائيلي الذي تبخر في العقدين الماضيين تزامنا مع أزمات حزب العمل وإخفاقاته، سيظل هو الآخر في انتظار رافعة تنتشله من هاوية النسيان.

*****

كشف بالمقاعد التي حصل عليها حزب العمل خلال جميع دورات الكنيست مع ملاحظة أن الحزب وحتى الكنيست التاسع كان يحظى بدعم قوائم «عربية» مرتبطة به وكانت تحصل على ما بين ١-٥ مقاعد.

رسم توضيحي لـ «سيرة» حزب العمل الانتخابية.

السنة/ الدورة	القائمة الانتخابية	مقاعد حزب العمل
١ /١٩٤٩	مباي	٤٦
٢/١٩٥١	مباي	٤٥
٣/١٩٥٥	مباي	٤٠
٤/١٩٥٩	مباي	٤٧
٥/١٩٦١	مباي	٤٢
٦/١٩٦٥	المعراخ	٤٥
٧/١٩٦٩	المعراخ	٥٦
٨/١٩٧٣	المعراخ	٥١
٩/١٩٧٧	المعراخ	٣٢
١٠/١٩٨١	المعراخ	٤٧
١١/١٩٨٤	المعراخ	٤٤
١٢/١٩٨٨	المعراخ	٣٩
١٣/١٩٩٢	هعفوداه/ العمل	٤٤
١٤/١٩٩٦	هعفوداه/ العمل	٣٤
١٥/١٩٩٩	إسرائيل واحدة	٢٦
١٦/٢٠٠٣	العمل - ميماد	١٩
١٧/٢٠٠٦	العمل - ميماد	١٩
١٨/٢٠٠٩	العمل	١٣
١٩/٢٠١٣	العمل	١٥
٢٠/٢٠١٥	المعسكر الصهيوني	٢٤
٢١/٢٠١٩	العمل	٦
٢٢/٢٠١٩	العمل - غيشر	٦
٢٣/٢٠٢٠	العمل- غيشر- ميرتس	٧/٣

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

هبّة البُراق ١٩٢٩
سنة الصدع بين اليهود والعرب

ترجمة: سليم سلامة

نتنياهو يلتقط صورة مع طائرة أف-٣٥ لدى وصولها لمطار عسكري العام ٢٠١٦.

ماذا يقف وراء تواتر الحديث عن ضمان تفوق إسرائيل العسكري؟

كتب عصمت منصور:

لم تمض أيام قليلة على توقيع إسرائيل والإمارات العربية على اتفاق تطبيع العلاقات بينهما، حتى انحرف النقاش داخل إسرائيل، ومن مختلف الجهات الأمنية والسياسية والإعلامية، من الحديث عن الاستثمارات الضخمة والآفاق التي سيفتحها أمام إسرائيل والفوائد التي ستجنيها من وراء هذا الاتفاق (الذي شدد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لحظة إعلانه على أنه الأول الذي يجسد مبدأ عدم التبادلية وتقديم تنازلات لكونه قائما على أساس «سلام مقابل سلام»)، إلى التهديد الكامن فيه، خاصة فيما يتعلق بما كشفه الصحافي الإسرائيلي ناحوم بارنياع في صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن أن الاتفاق سيمكن الإمارات من الحصول على طائرات إف ٣٥ التي تعتبر الطائرات القتالية الأكثر تقدما في العالم، والتي لا تمتلكها أي دولة في المنطقة، وذلك كجزء من الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي المرعي أميركيا.

ما كشفه بارنياع أكدته صحيفة «نيويورك تايمز»، وعاد وأكده الرئيس الأميركي دونالد ترامب، رغم نفي نتنياهو له، وهو ما دفع وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس إلى اعتباره خطرا يمكن أن يعرض التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي للخطر، وهو «ما لا يمكن التسامح به».

قائد سلاح الجو الإسرائيلي، عميكام نوركين، لم يستطع أن يتجاهل الأمر، حيث قال في مقابلة خاصة أجرتها معه القناة ١٢ إن «للولايات المتحدة مصلحة في حفظ التفوق النوعي العسكري الإسرائيلي» مذكرا بما قاله رئيس هيئة الأركان أفيف كوخافي في هذا الصدد، بأن إسرائيل تريد «جدا جدا أن تبقي على تفوقها النوعي»، وأن هذا الأمر (التفوق النوعي) مصان بقانون في الولايات المتحدة الأميركية وهو «ما يمكن إسرائيل من التأثير على قرار» بيع الطائرات إلى الإمارات.

ويمكن القول إن إجماع وزير الدفاع ورئيس الأركان وقائد سلاح الجو على رفض المس بالتفوق النوعي العسكري الإسرائيلي حتى في ظل اتفاقية سلام مع الإمارات، يعكس أهمية هذا المبدأ ورسوخه في العقيدة الأمنية الإسرائيلية منذ عقود واعتباره بمثابة حجر الزاوية في بقاء إسرائيل.

ولادة «عقيدة التفوق»

منذ إنشائها، عانت إسرائيل من معضلة قالت إنها غير قابلة للحل بأي حال من الأحوال، وهي أنها ستعاني دوما ومهما حدث من كونها دولة أقل عددا ومساحة وموارد وسكانا، من الدول العربية التي تحيط بها، وتناصبها العداء ولا تعترف بحقها في الوجود، وترى أنها دولة غير شرعية، قامت على أنقاض الفلسطينيين الذين هجرتهم من بلادهم بقوة السلاح.

أدرك ديفيد بن غوريون هذه الحقيقة مبكرا، وعبر عنها، وفق دراسة أجراها العقيد احتياط مئير فينكل والباحث نيف فريدمان، بنظرية مضادة تقوم على أساس التفوق البشري النوعي، المستند الى العقيدة القتالية والتأهب والتدريب لأن «العنصر البشري (الإسرائيلي) يتفوق بما لا يقاس في قدراته الأخلاقية والثقافية على جيراننا، كونه رأس مالنا الوحيد والأساس حتى الآن»!

يوضح فينكل أن بن غوريون لم يكن يقصد، عند حديثه عن التفوق البشري، قدرة الجندي على التحكم بآلة الحرب وتشغيلها، بل القدرات النفسية والذهنية لدى هذا الجندي، وشعوره بالتهديد الوجودي العميق «وأن لا خيار أمامه» وأن أمن المجتمع الإسرائيلي يقع على عاتقه.

وزير الدفاع الأشهر في تاريخ إسرائيل، موشيه ديان، أعاد صياغة ما قاله بن غوريون، بأن اعتبر أن الجندي الإسرائيلي يستمد تفوقه من قادته وعلوه الأخلاقي، مفسرا أن هذا التفوق يعني «قدرة الجندي الإسرائيلي على الارتجال، والمبادرة، والمرونة، والتفكير خارج الصندوق».

أما كتاب «الأمن القومي الإسرائيلي» الذي ألفه الجنرال يسرائيل طال، فقد شدد هو الآخر على التفوق النوعي معتبرا أن لا قدرة أو رغبة لدى إسرائيل في منافسة العرب على الكم، وأن الرد على هذه الحقيقة غير القابلة للتبدل، يكمن في التفوق النوعي لدى الجنود والضباط الإسرائيليين، والذي يمكن اشتقاقه من الجهوزية الدائمة والحافز على القتال.

التشديد في الأدبيات العسكرية الإسرائيلية على التفوق البشري، ومميزات الجندي الإسرائيلي مقارنة بالجندي العربي، في الحقبة التي سبقت إنشاء إسرائيل حتى فترة بداية التسعينيات، تستمد أساسها من طبيعة الصراع ومحدداته وحالة شبه التساوي النسبي في العتاد العسكري والتطور التكنولوجي بين إسرائيل والدول العربية في تلك الفترة، التي كان فيها التهديد نابعا من أنظمة لا تقيم علاقات مع إسرائيل ولا تعترف بها، تمتلك جيوشا نظامية تتفوق على إسرائيل عدديا، وتتلقى التسليح من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية، وخاصة في مصر وسورية والعراق.

الالتزام الأميركي بتفوق إسرائيل عسكريا

واجهت إسرائيل الجيوش العربية في ثلاث حروب متتالية، استطاعت أن تنتصر فيها، أو أن لا تسجل هزيمة تظهر ضعفها وتهدد وجودها (النكبة وحرب ٦٧ وكونها جزءا من العدوان الثلاثي في ١٩٥٦)، قبل أن تتكفل الولايات المتحدة بتسليحها وضمان تفوقها العسكري النوعي على كل جيرانها العرب.

حتى منتصف الستينيات تبنت الولايات المتحدة سياسة (محايدة) في بيع السلاح لمنطقة الشرق الأوسط، أطلقت عليها سياسة البيع «العادل» للسلاح والتي أرادت من خلالها «أن لا تتفوق أي دولة في المنطقة على الدول الأخرى» في ظل الحرب الباردة التي كانت تخوضها على مستوى العالم مع الاتحاد السوفييتي، وقد عبرت عن هذه السياسة برفضها طلب رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي إشكول تزويد إسرائيل بمنظومات متطورة، متعهدة بدل ذلك «بتحريك أسطول بلادها السادس للدفاع عن إسرائيل» إذا ما تطلب الأمر ذلك.

التحول في السياسة الأميركية، قاده الرئيس جونسون في العام ٦٨ (بعد وربما بسبب الانتصار الإسرائيلي في حرب ٦٧) بموافقته على بيع إسرائيل ٥٨ طائرة فانتوم و١٠٠ طائرة سكاي هوك. ومنذ ذلك التاريخ لم تزود الولايات المتحدة إسرائيل بالسلاح فقط، بل سنت قانونا خاصا تم إقراره في العام ١٩٧٦ يلزم الرئيس الأميركي بعدم عقد أي صفقة سلاح تهدد التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، وقد تم في العام ٢٠١٢ إضافة بند إلى هذا القانون يلزم البيت الأبيض بالحصول على مصادقة الكونغرس على بيع أي صفقة سلاح لدول الشرق الأوسط، وهو ما يعني أن السياسة العامة والتوجه السياسي بحفظ تفوق إسرائيل تحولا إلى قانون ملزم ويحظى بمباركة الحزبين.

هذا التعهد الذي تطور إلى قانون، تم تعزيزه والتأكيد عليه في كل اتفاقية عسكرية أو مذكرة تفاهم بين إسرائيل والولايات المتحدة، كما حدث في (اتفاقية العشر سنوات) التي حددت حجم المساعدات العسكرية لإسرائيل في السنوات ٢٠٠٧-٢٠١٧، حيث أدرج بند ينص على «أن الولايات المتحدة ملزمة بأن تكون أي صفقة سلاح موجهة لدول الشرق الأوسط، خاضعة لمبدأ عدم المس بالتفوق النوعي الإسرائيلي»، وهو ما عاد وأكد عليه باراك أوباما العام ٢٠١٥ في رسالة أرسلها إلى الكونغرس الأميركي ذكر فيها أن «لا يوجد رئيس أميركي قبله» قدم لإسرائيل ما قدمه هو، وأن التفوق النوعي الإسرائيلي هو «أساس التعاون بين البلدين».

الدعم الأميركي العسكري لإسرائيل لا يقتصر على بيعها السلاح المتطور، وحجبه عن الدول الأخرى، حتى تلك التي وقعت معها اتفاقيات سلام، بل والمساهمة في تمويل بناء أنظمة أمنية دفاعية متقدمة مثل القبة الحديدية وصواريخ حيتس، وتصنيف إسرائيل منذ العام ١٩٨٧ على أنها «شريك استراتيجي رئيس» ومن ثم في ٢٠١٤ اعتبارها «الحليف الرئيس من خارج دول حلف الناتو» بالإضافة الى الدعم المالي السنوي بـ ٣,٨ مليار دولار سنويا، وهي أكبر مساعدة تقدمها الولايات المتحدة في تاريخها، وجاء هذا الدعم بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، وخروج مصر ومن ثم الأردن من دائرة الصراع بعد التوقيع على اتفاقيات سلام مع إسرائيل، وانهيار الجيش العراقي الذي خضع للاحتلال الأميركي المباشر، ودخول سورية في حرب أهلية قضت على أي فرصة أمام جيشها لشن هجوم على إسرائيل.

إن هذا الالتزام الذي لم يجرؤ أي رئيس أميركي (قبل دونالد ترامب) على مجرد الحديث عنه، ناهيك عن اختراقه، يعكس أن كل التغيرات التي شهدتها المنطقة إنما بدلت شكل التهديدات التي تتعرض لها إسرائيل، من تهديدات تمثلها الجيوش التابعة لأنظمة، إلى تهديد المنظمات والأحزاب والحركات المقاومة المنضوية تحت لواء ما يعرف بمحور المقاومة.

تكنولوجيا أكثر وجنود أقل

وصف الباحث في الشؤون العسكرية إسحق بن يسرائيل، في سلسلة مقالاته التي جاءت تحت عنوان (النظرية النسبية في بناء القوة)، فترة التسعينيات بأنها فترة الانتقال من عصر التفوق البشري النوعي إلى عصر التفوق التكنولوجي الذي لا يحتاج إلى عدد كبير من الجنود، بل إلى قوة نوعية تمتلك بنية تحتية أساسها سلاح الجو، حيث سيتم الاعتماد عليه أكثر وأكثر مع مرور الزمن، خاصة مع التغيرات التي تطرأ على المجتمع في إسرائيل، وحساسيته للخسائر البشرية، وتبدل طبيعة المواجهة من مواجهة بين جيوش إلى مواجهة مع منظمات وحركات مندمجة في السكان.

التهديد الذي يمثله المحور الإيراني، والذي يعتمد على الهجمات الصاروخية، بسبب البعد الجغرافي واعتماده على حلفاء محليين من أحزاب المقاومة، بالإضافة إلى تجربة الانتفاضة، كلها عوامل رفعت من قيمة التفوق التكنولوجي على حساب التفوق البشري الذي نادى به بن غوريون وديان، وهو ما عبرت عنه الوثيقة الخاصة بالأمن القومي الإسرائيلي التي تمت صياغتها في العام ٢٠٠٦ وبات يطلق عليها اسم «وثيقة مريدور»، والتي اعتبرت أن «جوهر التفوق الإسرائيلي يكمن في التفوق التكنولوجي» خاصة في المجال الجوي والبحري.

طائرات إف ٣٥ التي تعتبر التجسيد الأبرز لهذا التفوق ولحجم التعاون الأميركي الإسرائيلي، حيث سمح لإسرائيل بأن تضع منظومات خاصة بها في الطائرة الأكثر تطورا في العالم، وأن تشارك في تطويرها وأن تمتلك إذناً بشراء ٧٥ طائرة منها بقيمة ١٥,٢ مليار دولار، تجعل النقاش الذي يدور حولها يختزل في ثناياه مجمل عقيدتها العسكرية ورؤيتها للمنطقة، التي وإن استطاعت أن تعقد اتفاقية تطبيع علاقات مع بعض دولها، إلا أن هذا لا ينفي ضرورة الاحتفاظ والحرص على بقاء التفوق العسكري النوعي كما هو، خاصة وأن هذه الأنظمة تعتبر في نظر إسرائيل أنظمة غير مستقرة ولا يمكن الرهان عليها على المدى البعيد، لا سيما بعد تجربة إيران الشاه التي تحولت بين عشية وضحاها عقب ثورة الخميني في ١٩٧٩ من الحليف رقم واحد الى العدو الأكثر شراسة وتهديدا لأمن إسرائيل.

تساءلت صحيفة «دفار» في سياق إجمالها للاتفاق الإماراتي- الإسرائيلي: هل تقايض إسرائيل تفوقها العسكري النوعي مقابل القبول بها وشرعنتها إقليميا؟ ليجيب الباحث الكبير في معهد هرتسليا أودي أفنطال بشكل حاسم بأن «فقدان إسرائيل للحصرية في امتلاك طائرات إف ٣٥ سيقود إلى تآكل تفوقها النوعي وحرية الحركة التي تتمتع بها في المنطقة، ما سيقلص الفجوة بينها وبين دول المنطقة وهو ما يعد خطرا استراتيجيا سيقود الى انطلاق سباق تسلح في منطقة غير مستقرة».

لا شك في أن الولايات المتحدة التي يرغب رئيسها وحليفه الأكثر حميمية نتنياهو أن يسجلا إنجازا على شكل اتفاقيات سلام بين إسرائيل ودول عربية (لأسباب ذاتية قبل كل شيء)، سيجدان الطريقة المناسبة لحفظ التفوق النوعي الإسرائيلي من خلال رزمة جديدة من المساعدات والاتفاقيات العسكرية التي باشر وزير الدفاع بيني غانتس ببحثها مع البنتاغون، دون فقدان أو إهانة الحليف الذي لا يقل أهمية في الخليج الذي سيكتفي بالحصول على الطائرة حتى لو بعد سبع سنوات، كما صرح بذلك سفير الولايات المتحدة في إسرائيل ديفيد فريدمان، وبعد أن تعاد صياغة الطائرة وضمان عدم المس بالتفوق العسكري النوعي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.

المؤشر الآخر الأكثر دقة في التعبير عن عدم قبول إسرائيل بالمقايضة المفترضة بين القبول في المنطقة مقابل التفوق النوعي، يمكن الاهتداء إليه من تصريحات نتنياهو نفسه والنظرية الجديدة التي لم يكف للحظة عن الترويج لها، والتي تفترض أن السلام يصنعه الأقوياء، وأن السلام مع الإمارات أصبح ممكنا بفضل القوة التي تتمتع بها إسرائيل، لتمنح هذه التصريحات التفوق النوعي لإسرائيل وظيفة أخرى غير الردع وحماية وجود الدولة، وظيفة ملموسة أصبح بالإمكان تلمسها وهي: «جلب السلام غير المقرون بتنازلات».

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

«إمّا نحن وإمّا هم»
معركة القسطل:
الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

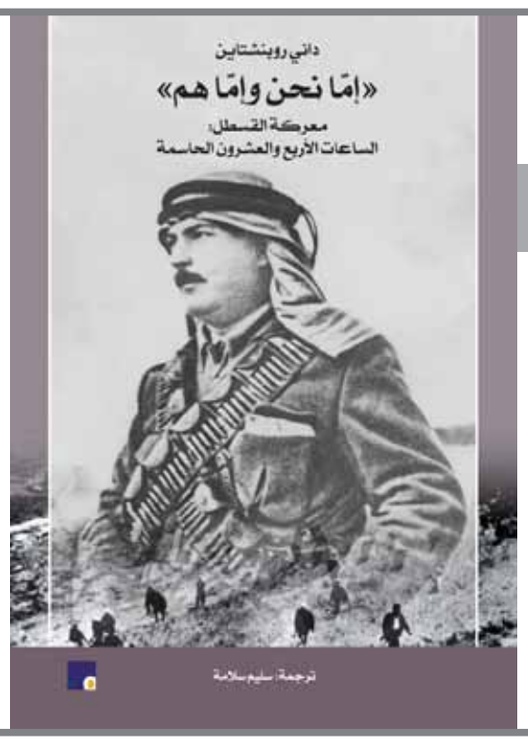

إسرائيل وتشكّل «حيتان المال»: هل الدولة تدعمهم أم باتت ضعيفة أمامهم؟

كتب محمد قعدان:

نتنياهو.. عنوان لشراكة المال والسلطة في إسرائيل، والصورة من تظاهرة حديثه مطالبة برحيله. (إب.أ)

نشأت ظاهرة «حيتان المال» في إسرائيل بعد عقود قليلة من «استقلال الدولة»، عبر عمليّة الخصخصة التي قادتها الحكومة لتحويل ممتلكات وشركات تغطّي وتخدم القطاع العام من الحكومة إلى رجال أعمال مستقلين.

وجاء ذلك من خلال الضغط المستمرّ والمكثّف الذي حفزتّه السياسة اليمينيّة الأيديولوجيّة في العام ١٩٧٧، ومن جهةٍ أخرى بتأثير التوجّه العالميّ نحو الخصخصة كجُزء أساس من النسق النيوليبراليّ.

واليوم بعدَ مرور ما يقارب الأربعة عقود على هذا التحوّل، كيف تدير إسرائيل اقتصادها، وهل فعلاً استطاعت تحقيق سوق حرّة وأكثر تنافسية مما كانَ قبله؟

من المهمّ إلقاء نظرة على القوّة المتزايدة بنيوياً لـ«حيتان المال»، وكما أوضح المحلل الاقتصاديّ الإسرائيليّ غاي رولنيك في عدّة برامج ومقابلات فإن «حيتان المال» لن ينتهوا فقط حينما تقوم بسجنِ أحدهم، فالمسألة أكثر تعقيداً، وهي شبكة كاملة من رجال أعمال وشركات، والأهم هي سياسات حكوميّة.

وأعد الصحافيّ آفي بار- إيلي، مؤخراً، تقريراً في صحيفة «ذي ماركر» رصد فيهِ ثلاثة مسارات لتعامل الدولة مع «حيتان المال» وخاصّة في سوق الغاز الطبيعي، وأشار إلى أنه في الدول التي يسميها الديمقراطيّات الغربيّة نجد مساراً رابعاً هو الأكثر أهميّة، ولكنه غير متوفّر حالياً في الدولة، والقصد المواجهة السياسيّة لهذهِ الظاهرة، ثمّ محاصرتها وتفكيكها بنيوياً.

في هذا المقال سأحاول فهم آليات الدولة في الاحتواء الإيجابيّ لـ«حيتان المال» وكيفيّة التعاطي معهم، كما جاء في تقرير «ذي ماركر»، وسأحاول التطرق إلى الظاهرة ونشأتها.

والحديث عن مسارات الدولة الثلاثة للتعامل مع «حيتان المال» يتم من خلال التشديد على سوق الغاز، التي تعتبر مهمة بسبب استخدامات الغاز المتعدّدة في السوق والصناعات الإسرائيلية عموماً.

ولفت الدكتور روني هيلمان في مقال له على موقع «غلوبس»، إلى أن «سعر الغاز الطبيعي في إسرائيل من الأهم في العالم، باعتباره أحد المكوّنات الأساسيّة للمعيشة». وأضاف أن معظم المنشآت الصناعية والكهربائية والمائية والصناعية الكبيرة، بما في ذلك إسمنت البناء، يتم إنتاجها باستخدام الغاز. ومن هنا أهمية سوق الغاز والاحتكار الجاري راهناً على أيدي شركات مثل «ديلك» و«نوبل».

المسار الأول: «الدولة تدفع»

يتسم سوق الغاز في إسرائيل بارتفاع شديد في الأسعار في إثر هيكليّة السوق الاحتكارية، وعلى سبيل المثال إبان أزمة كورونا انخفضت أسعار الغاز في العالم وتراجعت أسعار الطاقة عموماً، وبينما يباع الغاز (لكلّ وحدة حرارة) بأكثر من ٤,٨ دولار، انخفضت الأسعار على العقود الفورية في أوروبا والولايات المتحدة إلى ١,٧ دولار. وهذهِ الأسعار بقيت مرتفعة في إسرائيل بسبب احتكار مجموعتي «ديلك» و«نوبل». وما زالت المجموعتان تبيعان الغاز بمبلغٍ مرتفع وتجنيان من ذلك أرباحاً، على حساب الدولة وشركة الكهرباء الحكوميّة. وبنية الاحتكار الذي تمارسه «ديلك» و«نوبل» لسوقِ الغاز الطبيعيّ، تتأسس على المبلغ المرتفع للغاز، ودفع هذهِ الأسعار بمليارات الشواكل من الأموال العامة، كـ«علاوة وضمان احتكاري». وتضيف «ذي ماركر» أن شركة الكهرباء تستمرّ في الدفع «دون التشكيك في السعر ودون الاستفادة من فرص الخروج من العقد؛ وبالتالي، وافقت على طلب شركات الغاز لإجراء تغييرات على العقد لصالحها». وهذهِ البنية الاحتكاريّة هي نتيجة صفقة الغاز في العقد الأخير.

وبحسب تقرير مراقب الدولة، في أيار ٢٠١٧، فإن التنبؤات غير الصحيحة وقلة التنسيق بين الهيئات الحكومية تسببتا في خسارة لمستهلكي الكهرباء تقدر بـ٧,٢- ٨,٣ مليار شيكل (٢- ٢,٣ مليار دولار)، وفي عدم الاعتماد على السعر الأدنى للغاز كما جاء في خطة الغاز الحكومية التي وافق عليها الكنيست في العام ٢٠١٥.

وأشار التقرير أيضاً إلى «وجود فجوة كبيرة بين الاتفاقية الموصوفة في «خطاب النوايا الأولى» للمفاوضات الموقعة من قبل الطرفين، والاتفاقية النهائية الموقعة، والتي أصبح فيها سعر الغاز باهظ الثمن»، وتم على أساس السعر الباهظ إنشاء آليات الترابط (والتي تعنى بالحفاظ على السعر في ظلّ الأزمات والتضخم) وفي إثر ذلك لحقّت بالاقتصاد أضرار جمّة. ومن المهمّ الإشارة إلى أن هذهِ الاتفاقيّات هي جزء من بنية احتكاريّة، تضمن الحفاظ على دور شركات الغاز الكبيرة، من جهةٍ الحكومة تخسر وعموم المواطنين يدفعون، ومن جهةٍ أخرى تغطي الشركتان متطلبات الغاز في الدولة، مع ضمان أرباح باهظة.

وأوضح التقرير أن الدفع الباهظ من قبل الحكومة والأموال العامة للشركتين جرى من خلال تعهّد شركة الكهرباء بشراء كميات كبيرة من الغاز بناء على تقديرات مفرطة للطلب المتوقع، متجاهلةً وجود توقعات أخرى، اتضح أنها أكثر دقة. وتبيّن لاحقاً أن هذهِ الاتفاقيّات كانت في صالحِ الشركتين، وأيضاً كانَت لها آثار سلبيّة على السوق عموماً.

وهكذا تتضح لنا معالم المسار الأول أمام الدولة، وهو الدفع للشركتين بطرقٍ عدّة وملتوية على القانون، وتصبح الشركتان أكثر قوةً ومتانةً وتثبت موقعهما كـ«حيتان المال».

المسار الثاني: «الدولة تغمض عينيها»

أورد التقرير في «ذي ماركر» أن الصحيفة اطلعت على مصادر تبيّن انتهاكات قامت بها «ديلك» و«نوبل» منها: ١) عدم الالتزام بالترتيبات التقييدية؛ ٢) رفعتا الأسعار بشكل تعسفي؛ ٣) أجبرتا العملاء على توقيع عقود شديدة القسوة؛ ٤) اعترضتا على المنافسين؛ ٥) تهددان الحكومة والدولة السيادية بأنه في حال أتاحت التنافس في قطاع الطاقة والغاز ستقومان بفصل خطوط أنابيب أساسية لاقتصاد الدولة.

فكيف تردّ الدولة و«هيئة المنافسة الحكوميّة» ورئيستها ميخال هلبرين؟

يقول التقرير ساخراً من عدم تصرّف الدولة: «تتخذ الشركتان كلّ استفزاز ممكن لجذب الانتباه من السيدة هلبرين، كما لو أنهما تشعران بالملل من الفراغ التقييدي الذي تعملان فيه، وتبحثان عن بعض الإجراءات»، مما يبيّن ببساطة أن الدولة وهيئتها «تغمض عينيها»، عن التصرّفات التي يصفها التقرير بأنها «خطر استراتيجي أمني».

الهيئة أيضاً لم تقم بواجبها إبان انخفاض السعر العالمي للغاز، الذي كان من المتوقع أن ينعكس في السوق المحليّة، إلا أن الشركتين كانت لهما خطط أخرى ولم تسمحا بانخفاض السعر كما جاء في تقرير آخر لـ«ذي ماركر» في آب ٢٠٢٠. وتجسدّت قوة الاحتكار في حزيران ٢٠٢٠، حينما جاءت فرصة لشركة الكهرباء لشراء الغاز بأسعار أدنى من الخارج إبان أزمة كورونا، وفي إثر ذلك هدّدت الشركتان ضمنياً بأن شراء الغاز الرخيص في الخارج يمكن أن يؤدي إلى إجراءات قانونية. وكان من المتوقع في الوضع الحالي لاقتصاد الطاقة المحلي والانخفاض الحاد في أسعار الغاز العالمية، أن تتصرف الدولة بشكل عاجل وحاسم لتخفيف قبضة الاحتكار على سوق الغاز، ولو بشكل طفيف، إلا أنها بقيت صامتة.

المسار الثالث: «الدولة تطيع وتقلّص الخسارة»

حذر نائب المدعي العام، المحامي آفي ليخت، منذُ العام ٢٠١٤، من عواقب الهيمنة التي تفرضها «ديلك» و«نوبل» على مكامن الغاز في جميع الشركات الثانويّة والدولة عموماً. ونقلت «ذي ماركر» عن ليخت قوله «إن قوة السوق التي تبنيها الشركتان تثير قلقاً يتجاوز مواضيع السعر والمنافسة تجاه مجالات أخرى، وخصوصاً قدرتهما على التأثير في عملية صنع القرار في اقتصاد الدولة عموماً». وقد تحققت هيمنة الشركتين كاملةً على سوق الغاز، مما يتيح لهما الهيمنة على قطاعات أخرى في الدولة.

ويتضح أن الدولة والوزارات المختلفة وافقت على أن تتيح هذهِ القوّة للشركتين وأن «تطيع رغباتهما»، وتسليم الخطوط وأنبوب الأكسجين الأساسيّ للدولة ليد شركة أجنبيّة، كما جاء في تقرير «ذي ماركر». ليسَ ذلك فقط، بل تساعد في «تعبيد طرق جديدة» للهيمنة والاحتكار سواء من خلال القانون أو السياسات الاقتصاديّة، في ثلاثة «موانع رئيسة» وفقاً للدكتور هيلمان؛ المانع الضريبي لكلّ شركة تريد البحث عن خزان غاز جديد، إذ سيكون عليها أن تدفع ضريبة ٦٠٪ كاملة من الدخل المتوقع. والنتيجة: لا تأتي شركات مهنية من الخارج إلى إسرائيل للتنافس في احتكار الغاز. ومانع البنية التحتية، حيث يُطلب من أي شركة جديدة تحاول العثور على الغاز والتنافس مع الاحتكار القائم بناء بنية تحتية من غير المرجح استخدامها بمئات الملايين من الدولارات. والمانع القانوني، ويتجسّد في منع شركات جديدة من البحث عن الغاز وكسر الاحتكار، من خلال ترتيبات قانونيّة وعوائق في نقل الملكيّة.

والملفت للنظر أن احتكار سوقِ الغاز ليس الوحيد في الاقتصاد الإسرائيليّ. فعلى سبيل المثال، مجموعة إنتاج واستخراج موارد البحر الميّت الطبيعيّة، المتنوعة والعديدة، مجموعة «أي. سي. إل» (ICL)، تأسست في العام ١٩٦٨ كمجموعة حكوميّة، إلا أنه في العام ١٩٩٢ قامت الحكومة ببيعها ضمن المرحلة الثانية والتي عُرفت بالمرحلة الذهبيّة للخصخصة، والتي تضمنت شركات كبرى ومهمّة. وأوردت «ذي ماركر» أنه منذ حوالي العام قررت شركة «أي. سي. إل» عدم دفع ضريبة الأرباح الفائضة الكاملة والتي تعرف بـ«ضريبة شيشنسكي»، التي حددتها لها مصلحة الضرائب، لمجرد أنها تعترض عليها. ولفت التقرير إلى أن مبلغ الضرائب لا يقل عن ٢٠٠ مليون دولار، «كان من المفترض أن يتدفق إلى صندوق الدولة. ومن شأن هذا الإيداع تمويل نفقات أزمة كورونا، على سبيل المثال». بالتالي عدم المراقبة وإلزام «حيتان المال» بالقانون ثمّ الدفع أدى إلى خسارة أموال طائلة، وما يميّز هذهِ الخسارة أنها تأتي ضمن غضّ الطرف إلى حد طاعة الشركات الكبرى المهيمنة على أهم قطاعات الموارد والصناعات، وعدم مواجهتها سياسياً. وأيضاً تتهرّب هذهِ الشركات من الدفع من خلال الثغرة المتواجدة فيما يتعلّق بـ«ضريبة شيشنسكي»، فهي تدفع ضرائب وفقاً للمادة ١١ من قانون الضرائب على الأرباح من الموارد الطبيعية، إلا أنها تعمل على «تأجيل مبالغ الضرائب المتنازع عليها حتى نهاية التحقيق في الأمر. وبعبارة أخرى، يخلق القانون حافزاً لشركات الموارد الطبيعية لتأجيل دفع الضرائب تحت أعذار مختلفة وغريبة، ثم جرّ سلطة الضرائب إلى المحاكم لسنوات دون دفع».

أتاحت هذهِ الثغرات القانونيّة عدم الدفع من قِبل مجموعتي الغاز «ديلك» و«نوبل» ومجموعة شركة استخراج الموارد الطبيعيّة من بحر الميّت «أي. سي. إل»، وأيضاً تحدّي أجهزة حكوميّة وتهديدها.

عن اضمحلال الدولة مقابل قوّة «حيتان المال»

أوضح المحاضر والأنثروبولوجي جاسون هايكل، في ورقة بعنوان «النيوليبراليّة ونهاية الديمقراطية»، أن الحريّة الاقتصاديّة بدون تقييدات تتيح تراكم القوّة بيدِ مجموعة من الشركات وأصحاب المصالح، وتقتضي الانهيار التدريجيّ للآليات الديمقراطيّة وأهمها قدرة الناخبين والشعب على التأثير في السياسات الاقتصاديّة. ويوضّح ذلك قائلاً «إن النيوليبرالية تميل إلى تقويض السيادة الوطنية للدولة، لدرجة أن برلمانات الدول المستقلة المفترضة، لم تعد لديها سلطة على قرارات سياستها الخاصة بل تحكمها بدلاً من ذلك البنوك الأجنبية، وخزانة الولايات المتحدة، والاتفاقيات التجارية، والمؤسسات الدولية غير الديمقراطية، وكلها تمارس نوعاً من قوّة السيطرة غير المرئية».

نجد إذن أن تقويض سيادة الدولة هو نتيجة ديناميكيّات وسياسات نيوليبراليّة، وخاصّة في سياق إسرائيل التي أعادت بناء اقتصادها منذ أواخر سبعينيّات القرن الماضي ومرّت في عدّة مراحل لـ«خصخصة الشركات الحكوميّة»؛ المرحلة الأولى بينَ الأعوام ١٩٧٧-١٩٨٥ والمرحلة الثانية بين ١٩٨٦-١٩٩٠، وأسست هذهِ المراحل بدورها أساساً صلباً للنيوليبراليّة.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذهِ السياسات بدأت مع اليمين، إلا أن اليسار تبناها أيضاً للحفاظ على هيمنة الطبقة الأشكنازيّة التي يمثلّها من خلال بيع ممتلكات الدولة لها، كما جاء في تقرير لـ«مركز أدفا» في عام ٢٠٠٦ بعنوان «ثلاثة عقود على الخصخصة». وبعد ذلك اجتمعت «اللجنة الحكوميّة لشؤون الخصخصة» واتفقت على عدة أهداف أبرزها: خروج الحكومة من قطاع الأعمال والخدمات وتوسيع مقومات المنافسة فيه؛ جذب الاستثمار الأجنبي ودمج الاقتصاد الإسرائيلي في النشاط الاقتصادي التجاري الدولي؛ الحصول على المبلغ المناسب للشركات المُراد بيعها؛ مرونة سوق العمل، وتوسيع رأس المال. وأدى ذلك إلى تشكّل ظاهرة «حيتان المال» في إسرائيل، وأتاح تراكم قوّة الشركات في مقابل اضمحلال القوّة السياديّة للدولة.

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

تقرير «مدار» الإستراتيجي2020
المشهد الإسرائيلي 2019
تحرير: هنيدة غانم

تحت يافطة مواجهة كورونا، مخطط تعقّب استخباراتي مخصّص للمواطنين العرب!

كتب هشام نفاع:

كورونا في أوساط فلسطينيي ٤٨: مشهد من دير الأسد.

ذهبت بعض الحكومات في العالم خلال مواجهة أزمة تفشي فيروس كورونا، الذي اتفقت الجهات العلمية والطبية ذات الصلة على اعتباره «وباءً»، إلى انتهاج خطوات كثيرة بعضها إشكاليّ جداً من ناحية حدّة مساسه بحقوق مدنيّة أساسيّة. لم يقتصر الأمر على تقييد حرية الحركة ضمن الإغلاقات والحجر الصحي الجماعي لفترات محددة، بل امتدّ إلى تفعيل وسائل تعقّب تكنولوجية للمواطنين، وهو ما اعتبرته جهات حقوقية انتهاكاً فظاً لحقهم في الخصوصية.

مثلاً، نقلت وكالات الأنباء العالمية أن منظمة العفو الدولية (أمنستي) عبّرت في عدة مناسبات عن خشيتها من تطبيقات هاتفية بأيدي السلطات تهدف إلى تعقّب وتتبع مواطنين لفحص من خالطوا مصابين بفيروس، وحذرت من أن بعض التطبيقات هي «من بين الأخطر فيما يتعلق بالخصوصية». وفسّرت: لقد لجأت العديد من الدول إلى تطبيقات عبر الهواتف الذكية المحمولة لتعقّب تحركات الناس والأشخاص الذين يخالطون المصابين بفيروس كورونا، ما يسمح للمسؤولين بتنبيه الأشخاص المعرضين لخطر العدوى. وبعد تحليل تقني مفصل لأحد عشر تطبيقا عالميا أظهرت كلها استخفافاً بخصوصية الناس بسبب استخدامها أدوات للمراقبة تستبيح الخصوصية إلى أبعد الحدود، وتتجاوز بمراحل ما يمكن تبريره من جهود التصدي لوباء الكورونا.

قبل نحو أسبوعين تبيّن أن السلطات الإسرائيلية ذهبت بعيداً جداً في استخدام آليات التعقّب، التي أقرّ الكنيست استخدامها (يُنظر حولها بالتفصيل لاحقاً)، إذ تم وضع خطة لتعقّب المواطنين العرب تحديداً من قبل موظفين سابقين في جهاز الأمن العام (الشاباك). ونقل الموقع الإخباري الإسرائيلي «والا نيوز» أن الجيش الإسرائيلي ممثلاً بـ«الجبهة الداخلية» يقوم بتجنيد قدامى المقاتلين في جهاز الشاباك للهيئة العسكرية المكلفة «بصياغة صورة للوضع بين مختلف قطاعات السكان». هدف الهيئة رسمياً هو «بناء مسارات عمل وصياغة محتوى التوجه نحو القطاعات السكانية المختلفة». ويتضح أنه حين وصل الأمر إلى المواطنين العرب (وسكان القدس الشرقية وهضبة الجولان السورية المحتلتين)، ارتأت قيادة «الجبهة الداخلية» تجنيد الشاباك لهذه الغاية.

«التركيز على الجليل والجولان والمثلث والقدس الشرقية»

وبالرغم من أن الجيش الإسرائيلي نفى في البداية تجنيد أفراد جهاز الشاباك، لكنه اعترف لاحقاً بأنه تم التوجه لتجنيد أشخاص من عالم الاستخبارات. فوفقاً لوثيقة رسمية، جاءت محاولة تجنيد عناصر الاستخبارات لغرض «العثور على أشخاص موهوبين يمكنهم مساعدة ودعم حملات التوعية المخصصة للجمهور الإسرائيلي لتوسيع آفاقه علماً أن لكل جمهور مستهدف احتياجات معلوماتية مختلفة ومنصات مختلفة لاستهلاك المعلومات.» وعليه، كما تابعت الوثيقة التي نشرها الموقع الإخباري المذكور، فإن «قيادة الجبهة الداخلية تتوجه إلى منسقي ومسؤولي جهاز الأمن العام ذوي الخبرة والتخصص في عرب إسرائيل»، مع التركيز على قرى الجليل والجولان ووادي عارة ومنطقة المثلث، والقدس الشرقية. وعددت الوثيقة «أفضلية عناصر «الشاباك» هؤلاء» مثل «الاعتماد على مصادر معلومة مرئية وعناصر ميدانية»، و«الإلمام بالمجتمع والثقافة العربية».

مسؤولة في تلك الجبهة الداخلية برّرت بكلام منمّق هذه الخطوة، في ردها على سؤال: «لماذا لا يلجأ الجيش الإسرائيلي إلى المواطنين العرب للعثور على مرشحين على هذا النحو من الإلمام بالمجتمع العربي، ويفضل اللجوء إلى قدامى الضباط في جهاز الشاباك، ومعظمهم من اليهود الذين تكمن مهارتهم في هذا المجال في إحباط النشاط التخريبي ضد الدولة - وليس في الأمور المدنية؟»، على حد صياغة كاتب المقال. رئيسة قسم المعلومات في قيادة الجبهة الداخلية تقول إن «اهتمامها ينصبّ أقلّ على المكان الذي أتى منه الضباط. همي هو ما إذا كانوا يعرفون كيفية القيام بالمهمة التي جندناهم من أجلها. أعتقد أن هذا هو المهم في المحصلة النهائية. من المجدي أكثر إحضار شخص يعرف ما يفعله وكيفية التعامل مع الأشياء. أنا أؤيد توظيف أفضل الأشخاص وأكثرهم موهبة، وهدفي النهائي هو إنقاذ الأرواح».

تجسّس تحت عنوان الخشية على أرواح المواطنين

هذه الحادثة تظهر بوضوح مدى سهولة انتهاك حقوق أساسية لمواطنين والتعقّب خلفهم بل التجسّس عليهم تحت يافطة الخشية على أرواحهم. أو كما وصف الأمر مركز عدالة لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل: تتعامل السلطات الإسرائيلية مع العرب كما في حقبة الحكم العسكري، حيث قال المركز إنه بصدد التوجه قانونيا إلى رئيس الحكومة، وزير الدفاع والمستشار القانوني للحكومة مطالبا إياهم بحظر التجسس وجمع المعلومات من خلال الوسائل العسكرية تحت غطاء مكافحة فيروس كورونا. واعتبر أن «تجنيد ضباط جهاز الأمن العام (الشاباك) من أجل التجسس وجمع المعلومات عن المواطنين العرب لا يقع ضمن الصلاحيات القانونية للجبهة الداخلية، والأنكى أنها تؤكد مرة بعد أخرى أن السلطات الإسرائيلية لا تزال تتعامل مع العرب بعدوانية وبقبضة أمنية كما في حقبة الحكم العسكري».

على سبيل المثال، ذكّر المركز كيف أنه «تبين مؤخرا أن وزارة التربية والتعليم لا تزال تنسق مع الشاباك حول توظيفاتها للمعلمين والمديرين بعد أن اضطررنا لتقديم التماس للمحكمة العليا في السابق بمنع تدخل الشاباك في تعيين المعلمين. في حال كانت الحكومة معنية بمكافحة انتشار فيروس كورونا في المجتمع العربي، عليها التعامل معهم كمواطنين متساوين في البداية. حذرنا منذ بداية الأزمة من زج الحكومة للأجهزة الأمنية في القضايا المدنية، وتوقعنا ما بات اليوم واقعا، أن الطريق إلى القمع العسكري وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية قصير وسهل عند الأجهزة الأمنية».

هذه الخطوة التي أقدمت عليها الهيئة العسكرية، متخطية جميع الحواجز والحدود بين الممارسات الأمنية، والاستخباراتية منها تحديداً، هي حلقة (متطرّفة) في سلسلة خطوات اعتمدتها الحكومة ضمن سياسة التعقّب. فبعد أن بحثت الحكومة الأمر وقررت اعتماده، في حزيران الماضي، نقل الموقع الرسمي للكنيست أن الهيئة العامة للكنيست أقرّت بالقراءة الأولى اقتراح «تفويض جهاز الأمن العام (الشاباك) في الجهود الوطنية لتقليص تفشي وباء كورونا المستجد (تشريع مؤقت) لسنة ٢٠٢٠». وتابع: «يقترح القانون إرساء تشريع رئيس كتشريع مؤقت حول تفويض جهاز الأمن العام في الجهود الوطنية لتقليص تفشي وباء كورونا المستجد. ويقترح القانون تحديد ظروف تفعيل تفويض جهاز الأمن العام والنشاطات العينية التي سيقوم بها بهذا الشأن. ومن خلال ذلك فإن شرط تفعيل الصلاحيات التي ستمنح لجهاز الأمن العام بموجب القانون هو إعلان الحكومة عن الحاجة للاستعانة بجهاز الأمن العام، بحجم يتناسق مع مستوى تفشي المرض، وفي نفس الوقت ضمان وجود بدائل مناسبة بما يخص المخاطر التي يتعرض لها الجمهور من المرض».

الائتلاف الحكومي دافع بشراسة عن هذا الإجراء

جاء في نص اقتراح القانون الذي قدمه الائتلاف الحكومي: «قرار مواصلة الاستعانة بجهاز الأمن العام وإرساء تفويض ذلك من خلال تشريع، قد اتخذ بعد أن تقرر أن لذلك مبرر. وذلك، من بين أمور أخرى، استنادا إلى توصية الطاقم الوزاري الذي أقيم وفق القرار ٤٩٥٠، والذي طلب فحص نجاعة الاستعانة بجهاز الشاباك حسب هذا القرار واقتراح بدائل حسب الحاجة وتقديم توصيات لإجراء تغييرات في القرار المذكور، ووجد أنه لا يوجد أي بديل آخر حتى الآن لذلك. كل هذا، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى مواصلة تقليص تفشي الوباء وإبطاء وتيرة انتشاره من جديد، بقدر الإمكان، من خلال وسائل ضبط سريعة لكل من انكشف على مريض، وبالأساس بسبب الحاجة إلى منع تفشي المرض من جديد بعد إلغاء تقييدات الحركة بشكل كامل، وإعادة فتح المرافق الاقتصادية بشكل تدريجي وعودة ملايين المواطنين إلى ممارسة حياتهم الاعتيادية».

أعضاء الائتلاف الحكومي دافعوا بشراسة عن هذا الإجراء الذي حذّرت منه المنظمات الحقوقية والإنسانية ونوّاب في أحزاب معارضة. فالوزير يوفال شتاينيتس (الليكود) الذي عرض اقتراح القانون باسم الحكومة قال: «كل من يحاول أن ينفي التهديدات الخاصة بالوباء والمخاطر التي تحيط بالوباء ليس سوى دجال ويذر الرمال في العيون. أستطيع أن أقول لكم إن ربع الملزمين بالحجر ونصف المرضى قد جرى تعقبهم وضبط إصاباتهم من خلال الاستعانة بجهاز الأمن العام. مستوى خرق الخصوصيات من خلال التحقيقات الوبائية أكبر بمئات الأضعاف من تعقب الهواتف الخليوية. سيكون من الحماقة تدمير استخدام هذه القدرات. ومن المحتمل أنه لو قمنا بتفعيل القانون منذ اليوم الأول، لما كنا سنصل إلى الإغلاق الذي وصلنا إليه ومررنا به. من المؤسف أنه يوجد في المعارضة من يفضلون المزاجية السياسية في اللحظات الحقيقية. الهدف الواحد والوحيد لهذه الأداة هو حماية المواطنين. التنازل عن قدرات الشاباك سيكون بمثابة عدم مسؤولية وهذا الأمر سندفع ثمنه بصحة ومعيشة مواطني دولة إسرائيل».

«كل ذلك نتيجة العقلية العسكرية والأمنية»

النائبة من «القائمة المشتركة» هبة يزبك قالت في تلك الجلسة: «تريدون التلصص على حياة الفرد وحياة المواطن بذريعة كورونا. وهذا الأمر ليس استثنائيا، فهذه هي السياسة المتواصلة التي نعرفها منذ عقود، هذه هي الهوية السياسية المتواصلة للدولة والتي نحذر منها منذ سنوات. هذا ما يميز طريقة سير الأمور في هذه الدولة أو طريقة إدارتها من قبل هذه الحكومة. لا جديد تحت الشمس. كل ذلك هو نتيجة العقلية العسكرية والأمنية. نحن العرب اعتدنا على ذلك وللأسف نحن في مرمى الهدف ويُنظر إلينا مثل مجرمين وكتهديد أمني متواصل، ولذلك فإن هذا يزيد الحاجة لدينا لمعارضة قانون كهذا».

النائبة من ميرتس تمار زاندبرغ حذّرت من أنه: «إذا تم تمرير هذا القانون، فإن دولة إسرائيل سوف تتحول إلى الدولة الديمقراطية الوحيدة في العالم التي تستخدم جهاز الأمن العام ضد مواطنيها. دولة إسرائيل ليست الدولة الوحيدة في العالم التي تواجه كورونا وهي أيضا ليست الدولة التي عانت أكثر من غيرها من كورونا حول العالم. هي ليست الديمقراطية الوحيدة التي تواجه كورونا، وهي أيضا ليست الدولة الأخيرة في تدريج كورونا على الإطلاق، لكنها الدولة الوحيدة التي ستقوم باستخدام جهاز الأمن العام السري ضد مواطنيها».

أما النائب من «يش عتيد (يوجد مستقبل)» يائير لبيد، غير المعروف بتوجهه النقدي للسياسة الرسمية حين تصل الأمور إلى «الأمن»، فرفض المقترح خشية على كشف طرق عمل الشاباك! فقال: «هذه الحكومة بدلا من إدارة أزمة كورونا، تقوم باستغلال هذه الأزمة من أجل خلق مكاتب حكومية لسنا بحاجة إليها، تستغل كورونا من أجل ميزانيات لكل الأصدقاء وتستغل كورونا اليوم من أجل إسقاط قوانين لا تحبها، والآن تستغل كورونا من أجل تطبيق أداة حتى الشاباك نفسه لا يحبذ استخدامها. هناك أدوات مدنية ممتازة، وبدلا من كشف طرق عمل الشاباك، يضغطون على الشاباك ويتسببون بالضرر للإجراءات الديمقراطية الأساسية في الدولة».

تم التوجه بعدد من الالتماسات القضائية إلى المحكمة العليا ضد هذا القانون الذي يخوّل الشاباك تتبع مرضى كورونا والمتواصلين معهم. في أواسط آب الماضي قالت «جمعية حقوق المواطن» وجمعية «أطباء لحقوق الإنسان»، وجمعية «خصوصية في إسرائيل» في التماس مشترك: إن القانون غير دستوري لأنه يتيح لجهاز الأمن العام استخدام آليات مراقبة جماعية متطرفة والممنوحة له فقط لأغراض أمن الدولة وليس للأغراض المدنية، وإن هذه الآليات تمس بشكل كبير ومتواصل بالحق في الخصوصية.

وجاء في الالتماس أن هناك مبالغة في إيلاء أهمية تفويض الشاباك لأغراض المراقبة والتتبع، خاصة وأن هناك إجراءات أخرى لم يتم اتخاذها مثل تطبيق الردع، من جانب آخر أثبت تتبع الشاباك عدم فعاليته في تقصي التواصل المباشر مع مريض كورونا، ونتيجة لذلك تم إرسال طلبات للدخول في حجر لأعداد كبيرة من المواطنين دون وجود حاجة طبية لذلك. ونوه الالتماس بأن الوصول إلى المواطنين تم بفعل بند ١١ لقانون الشاباك الذي يتيح إنشاء قاعدة بيانات تشمل بيانات أعداد هائلة من المواطنين فيما تكون هذه القاعدة سرية وغير خاضعة للإشراف وغير شفافة، الامر الذي حدا بالملتمسين للمطالبة بعدم اعتماد بند رقم ١١ لقانون الشاباك في سياق تتبع مرضى كورونا.

في الالتماسات السابقة التي قُدمت حول تفويض جهاز الأمن العام لتنفيذ مراقبة وتتبّع المرضى، قضت المحكمة العليا بأنه يجب على الحكومة التوقف عن تشغيل الشاباك لهذا الغرض، وأنه يجب عليها العمل على سن قانون خاص إذا كانت ترغب في الاستمرار في تفويضه. كما قضت المحكمة العليا بوجوب فحص فاعلية استخدام هذه الآلية وصياغة البدائل المدنية. في أعقاب قرار المحكمة تخلت الحكومة عن فكرة سن قانون (أقره الكنيست بالقراءة الأولى كما ذُكر أعلاه)، ولكن مع زيادة عدد المرضى الذين تم التحقق من اصابتهم، طلبت الحكومة من الكنيست سن قانون وتم التصويت عليه بسرعة وإقراره في ٢٠٢٠/٧/١ كأمر مؤقت لمدة ٢١ يوماً ثم تم تمديده لستة أشهر.

آليات وُضعت لأغراض أمن الدولة وليس للأغراض المدنية

مما جاء في الالتماس ضد القانون أن القانون غير دستوري لأنه يتيح لجهاز الأمن العام استخدام آليات مراقبة جماعية متطرفة والممنوحة له فقط لأغراض أمن الدولة وليس للأغراض المدنية، وأن هذه الآليات تمس بشكل كبير ومتواصل بالحق في الخصوصية. وشدد على أن: أزمة كورونا هي أزمة مدنية معقدة وتتطلب قدرة تعامل حيوية وطويلة الأمد مع الحفاظ على الحقوق المدنية والمبادئ الديمقراطية. يعتبر تفويض جهاز الأمن العام (الشاباك) للقيام بالمراقبة والمتابعة خطوة متطرفة لا مثيل لها في أي دولة ديمقراطية أخرى تواجه وباء كورونا. هناك بدائل مدنية طوعية تحافظ على صحة المواطنين وتضمن خصوصيتهم وحريتهم، وهي أكثر دقة في تحديد إمكانية التواصل مع مريض كورونا. محاولات إقناع الجمهور بأن الحل إما الشاباك وإما الاغلاق التام هي تضليل واستغلال لخوف المواطنين من الفيروس المستجد.

سبق هذه الشكوى القضائية دعوى قدمتها القائمة المشتركة للمحكمة العليا في نيسان الماضي ضد إجراءات الطوارئ والتي تتيح تعقب ومراقبة الأشخاص من خلال وسائل تكنولوجية ورقمية مثل الهواتف النقالة والحواسيب وغيرها. الالتماس الذي قدمه باسم «المشتركة» مركز عدالة، طالب بإلغاء هذه الإجراءات على الفور وعدم السماح بانتهاك حقوق وحريات وخصوصية المواطنين. وشدّد على «لا يمكن للحكومة أن تتذرع بالوضع العام في البلاد والالتفاف على الرقابة المفروضة على السلطة التشريعية من أجل انتهاك حقوق الإنسان بشكل خطير، إجراءات الطوارئ التي تمت المصادقة عليها تخطت الكثير من الحدود والخطوط الحمراء، وتعتبر أخطر من وباء كورونا الذي استغلته الحكومة للمصادقة على هذه الانتهاكات والسماح لجهاز الأمن العام الإسرائيلي بانتهاك خصوصية المواطنين وحقهم في الحرية والكرامة».

حالياً، بعد خطوة الجيش الإسرائيلي الاستعانة بجهاز الشاباك المذكورة أعلاه، بعثت النائبة عايدة توما- سليمان (القائمة المشتركة) برسالة إلى المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت، مطالبةً إياه بالتدخل الفوري لإيقاف المخطط. وجاء فيها: بدلاً من تعيين ضباط شاباك سابقين للتجسس على المواطنين العرب بذريعة وباء كورونا، كان على الحكومة أن تتشاور مع قيادات المجتمع العربي من أعضاء كنيست، لجنة المتابعة العليا ورؤساء السلطات المحلية بالإضافة للمختصين لطرح وسائل ممكنة لنشر الوعي وخفض نسبة نقل العدوى في المجتمع العربي. أما توكيل ضباط شاباك سابقين بهذه المهمة فتعكس عقلية الحكومة العنصرية التي ترى في المواطنين العرب مواطنين غير متساوين وتحاول في كل مرة إظهارهم «كأعداء الدولة»، بدلاً من مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات لتحسين التعامل مع الأزمة الحالية التي فشلت الحكومة فشلا ذريعا في التعامل معها.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية